

Distr.: General
6 January 2014
Arabic
Original: Spanish



رسالة مؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقييما لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الأرجنتين في
شهر آب/أغسطس ٢٠١٣ (انظر المرفق).
وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماريا كريستينا بيرسيغال

السفيرة

الممثلة الدائمة



الرجاء إعادة استعمال الورق

230114 230114 14-20062 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الأرجنتين (آب/أغسطس ٢٠١٣)
أفريقيا

السودان وجنوب السودان/قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

في ٧ آب/أغسطس، عرض الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدموند موليه، على أعضاء المجلس التقرير الأخير للأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2013/450)، وقدم وصفاً لأحدث التطورات في العلاقات بين السودان وجنوب السودان وامتثال الطرفين للقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢).

وفيما يتعلق بتطوير العلاقات الثنائية، قال الأمين العام المساعد إن اقتراحاً قدّمه وقبله كلا البلدين أفضى إلى إنشاء آلية تحقيق مخصصة بدأت نظرها في الاتهامات المتبادلة بينهما بأن كلا منهما يدعم جماعات متمردة تنشط في أراضي الآخر. وأضاف أن الآلية المعنية بتحديد خط الوسط وإتاحة تفعيل المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح بدأت عملها.

ونوه الأمين العام المساعد بقرار السودان تأجيل وقف تدفق النفط لمدة أسبوعين لإتاحة وقت كافٍ للآليتين من أجل الانتهاء من تحقيقهما وتقديم نتائجها، لكنه رأى أن من المستبعد أن تتمكن الآليتان من إنهاء عملهما قبل نهاية آب/أغسطس.

واستطرد قائلاً إن اجتماعاً للجنة الأمنية المشتركة عُقد في جوبا في ٣٠ و ٣١ تموز/يوليه من أجل النظر في مسألة الدعم المقدم إلى الجماعات المتمردة ونزع السلاح من المنطقة الحدودية. وقد اتفق الطرفان مرة أخرى على إنهاء كل الدعم المقدم عبر الحدود إلى المتمردين وقرراً إنشاء آلية ثنائية جديدة للتحقيق.

وفيما يتعلق بالوضع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق والمفاوضات بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، قال الأمين العام المساعد إنه لم يحدث أي تقدم.

ورحب السيد موليه بتمديد ولاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ لمدة ستة أشهر، ولكنه شدد مرة أخرى على ضرورة إدلاء المجلس برأيه من أجل ممارسة الضغط على الطرفين لكي يحترما الاتفاقات التي وقعاها.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لبيان الاتحاد الأفريقي المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ودعمهم للأعمال التي يقوم بها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ وللآليات المنشأة حديثاً، آمليْن أن تمكّن تلك الهيئات من إحراز مزيد من التقدم. ورحب أعضاء المجلس بالخطوة التي اتخذها السودان بتأجيل قرار وقف تدفق النفط عبر أراضيهِ، إلا أن بعض الأعضاء أعرب عن الأسف لاستخدام هذا القرار كوسيلة للتهديد في حين رأى العديد منهم أن من الضروري وضع حدّ لكافة أشكال الدعم المقدم إلى الجماعات المتمردة.

وفيما يتعلق بأبيي، أعرب العديد من أعضاء المجلس عن القلق إزاء الحالة السائدة في المنطقة وشددوا على أهمية تسوية الخلافات حول هذه المسألة؛ وشدد عدة أعضاء على أن القرار بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي يجب أن يكون مقبولا للطرفين، وقال بعض الأعضاء أيضاً إن الاقتراح الذي قدمه فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ ينبغي أن يشكل أساس تسوية هذه المسألة. وأكد أغلب الأعضاء أهمية التعاون الكامل مع التحقيقات الجارية في اغتيال كبير شيوخ قبيلة الدينكا نقوك في ٤ أيار/مايو. وأكد عدة أعضاء ضرورة الاستمرار في نزع سلاح المجتمعات المحلية في أبيي.

وأعرب أعضاء المجلس أيضاً عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، ودعوا إلى وقف الأعمال العدائية وتيسير وصول المساعدة الإنسانية والتوصل إلى تسوية تفاوضية للتراع. وانتقد بعض الأعضاء ما تقوم به الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال والجبهة الثورية السودانية من أنشطة، في حين دعا البعض الآخر القوات الجوية السودانية إلى وقف الهجمات على المناطق المدنية.

ودعا العديد من الأعضاء إلى بذل محاولة أخرى للتوصل إلى اتفاق على نص بيانٍ رئاسي يستند إلى بيان الاتحاد الأفريقي المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه، وأعرب عدة أعضاء عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في جونقلي في جنوب السودان.

وفي ٢٢ آب/أغسطس، استمع أعضاء مجلس الأمن في مشاوراتٍ مغلقة إلى إحاطة قدمها المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان، هايلي منكريوس، بشأن آخر المستجدات في السودان وجنوب السودان وامتثال الطرفين للقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢). وقد سلط المبعوث الخاص الضوء على تحسن العلاقات الثنائية ونوّه باجتماع مرتقب بين الرئيسين في أوائل أيلول/سبتمبر. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن الرئيس كير ووزيره للشؤون الخارجية المعين حديثاً أعلنوا عن استراتيجية دبلوماسية جديدة بخصوص السودان، ترمي إلى تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين. وفي وقت لاحق، أجل السودان اتخاذ قرار بوقف تدفق النفط، مما سمح لآليتي التحقيقات الجديدتين التابعتين لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى بمواصلة عمليتهما.

وأضاف المبعوث الخاص أن اللجنة الأمنية المشتركة اجتمعت في الخرطوم في ٢١ آب/أغسطس برئاسة رؤساء أجهزة الاستخبارات في كلا البلدين. وجاء ذلك الاجتماع الإيجابي في أعقاب اجتماع عقده وزيراً دفاع البلدين في الأسبوع السابق لمناقشة جدول أعمال الاجتماع التالي للآلية السياسية والأمنية المشتركة.

وفيما يتعلق بالتحقيق في اغتيال كبير شيوخ قبيلة الدينكا نقوك في ٤ أيار/مايو، قال المبعوث الخاص إن لجنة تقصي الحقائق قد شرعت في تحقيقها بعد أن تم تعيين ممثلي العاصمتين بها.

وفيما يتعلق بمسألة أبيي، ذكر أن حكومة جنوب السودان تصر على وجوب إجراء استفتاء بشأن الوضع النهائي للمنطقة، على الرغم من عدم إحراز أي تقدم نحو إنشاء مؤسسات انتقالية أو تنظيم هذا الاستفتاء. وإلى جانب مطالبة قبيلة الدينكا نقوك بإجراء الاستفتاء في شهر تشرين الأول/أكتوبر وهو أمر يكاد يكون مستحيلاً لأسباب تقنية، أعرب المبعوث الخاص عن قلقه لأن قبيلة المسيرية ارتأت البقاء في المنطقة في وقت عودة الكثير من أبناء الدينكا نقوك إليها من مناطق أخرى في جنوب السودان. وأوضح أن حلّ نزاع أبيي لا يملكه إلا الرئيسان، وأن من المهم أن يقوم مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بزيارة المنطقة.

وفيما يتعلق بالوضع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، ذكر المبعوث الخاص أن القتال لا يزال مستمراً، كما هو الحال في دارفور وشمال كردفان، وأن الوكالات الإنسانية غير قادرة على الوصول إلى المحتاجين للمساعدة في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في جنوب كردفان والنيل الأزرق حيث يعيش نحو ٨٠٠ ٠٠٠ نسمة. وأضاف أن الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال سوف تسمح بإطلاق حملة التحصين في جميع أنحاء السودان شريطة أن تضطلع بها قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي دون أي وجود حكومي، ولم تقدم الخرطوم بعد رداً على هذا الشرط. وقال المبعوث الخاص إن استئناف المفاوضات بين الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال وحكومة السودان أمر أساسي في تسوية هذا النزاع.

وختاماً، أعرب المبعوث الخاص عن تفاؤله حيال تحسن العلاقات الثنائية رغم أنه لا يزال يشعر بالقلق إزاء عدم التزام الحكومتين بتسوية النزاعات الداخلية في إقليميهما، ولا سيما بخصوص أكثر المسائل صعوبة.

وكما حدث في مشاورات سابقة، رحب أغلب أعضاء المجلس بالخطوة التي اتخذها السودان بأن أرحاً اتخاذ قرار بوقف تدفق النفط عبر أراضيهِ، ولو أن البعض أعرب عن

الأسف لعدم اتساق القرار مع اتفاقات ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ ولا استخدامه كأداة للتهديد. وأدان العديد من أعضاء المجلس مرة أخرى تقديم الدعم عبر الحدود للجماعات المتمردة التي تنشط في البلد المجاور. كما رأى العديد من الأعضاء أن المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح ينبغي أن تنفذ على وجه الاستعجال.

وفيما يتعلق بأبيي، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة في المنطقة وشددوا على أهمية تسوية الخلافات حول هذه المسألة. وأكد عدة أعضاء أن الحل المتعلق بالوضع النهائي لمنطقة أبيي يجب أن يكون مقبولا للطرفين، كما قال البعض إن الاقتراح الذي قدمه فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ينبغي أن يشكل الأساس الذي تقوم عليه التسوية. وأعرب عدة أعضاء عن قلقهم إزاء إمكانية اتخاذ إجراء من جانب واحد بشأن الاستفتاء، مما قد يزيد الحالة كثيرا من التعقيد. وأكد أغلبية الأعضاء أهمية التعاون الكامل مع التحقيق الجاري في حادث اغتيال زعيم قبيلة الدينكا نقوك الذي وقع في شهر أيار/مايو ٢٠١٣. وذكر العديد من الأعضاء أن من المهم إحراز تقدم في نزاع سلاح المجتمعات المحلية في أبيي وأن الزيارة المقرر أن يقوم بها إلى المنطقة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ينبغي أن تتم.

وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق وأهابوا بالأطراف وقف الأعمال العدائية وتيسير وصول المساعدة الإنسانية والتوصل إلى تسوية تفاوضية. وانتقد بعض الأعضاء ما تقوم به الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال والجبهة الثورية السودانية من أنشطة، في حين دعا البعض الآخر القوات الجوية السودانية إلى وقف الهجمات على المناطق المدنية.

ودعا العديد من الأعضاء مرة أخرى إلى التوصل لاتفاق بشأن نص بيان رئاسي عن السودان وجنوب السودان وبيان إلى الصحافة عن جنوب السودان، وهما بيانان اقتربا من صيغتهما النهائية.

وأعرب عدة أعضاء عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في جونقلي في جنوب السودان، منادين بالسماح بإيصال المساعدة الإنسانية على نحو عاجل.

وفي ٢٣ آب/أغسطس، اعتمد أعضاء مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2013/14) بشأن نظر المجلس في البند المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان"، وأصدروا بياناً إلى الصحافة بشأن جونقلي بجنوب السودان.

وفي ٢٢ آب/أغسطس، قدمت ممثلة الأرجنتين، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، تقريراً عن أعمال اللجنة خلال الفترة من

١٦ أيار/مايو إلى ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣، أحالته إلى المجلس بموجب الفقرة ٣ (أ) '٤' من القرار المذكور.

وخلال تلك الفترة، أجرت اللجنة مشاورات غير رسمية في مناسبتين. ففي المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ١٨ تموز/يوليه، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها محمد بن شمس، الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وكبير الوسطاء المشترك، متناولا الحالة في دارفور وتدهور الوضع الأمني والصدمات القبلية. ووصف الممثل الخاص أيضا جهود الوساطة والعقبات التي تعترض عملية السلام في دارفور، وشدد على أهمية وثيقة الدوحة للسلام في دارفور رغم بطء التقدم المحرز في تنفيذ بعض جوانبها. وأكد من جديد استعداده لدعم عمل اللجنة وفريق الخبراء التابع لها.

أما المشاورات التي أجريت في ١٦ آب/أغسطس، فقد عرض خلالها عضوان من فريق الخبراء تقرير الفريق المؤقت إلى اللجنة، في حين شارك اثنان آخران في الجلسة بتقنية التداول عبر الفيديو من أجل الإجابة على الأسئلة. وكان أعضاء الفريق الأربعة الذين حصلوا على تأشيرات دخول لمرة واحدة إلى السودان قد مكثوا مدة سبعة أسابيع في البلد، وزاروا الولايات الخمس في دارفور.

وقالت رئيسة اللجنة إن عضوَي فريق الخبراء أشارا أثناء عرض التقرير إلى حدوث تغيير في الدوافع الكامنة وراء العنف المسلح في دارفور وتوسع في نطاقه الجغرافي. فقد خفت حدة الاشتباكات في الميدان بين الحكومة والجماعات المسلحة المتمردة، لكن الممارك بين القبائل من أجل السيطرة على الموارد أصبحت شديدة العنف. وما فتئ العنف ينتشر من شرق دارفور وجنوبه في اتجاه وسطه، مؤدياً إلى نزوح العديد من السكان والجماعات المحلية. وأشار الخبراء إلى أن الحالة الإنسانية ازدادت سوءاً وأن الهجمات التي تشن على العاملين في المجال الإنساني وعلى حفظة السلام زادت كثافتها، والهجوم الذي تعرضت له العملية المختلطة في ١٣ تموز/يوليه مثال على ذلك.

واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة بشأن انتهاكات نظام الجزاءات من جانب حكومة السودان، والتحقيقات الجارية في الانتهاكات المحتملة للحظر المفروض على السفر وتجديد الأصول، واحتمال وجود مصادر إيرادات تستخدمها الجماعات المسلحة المتمردة لمواصلة عملياتها، وكذلك عن التقدم المحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور والعقبات التي تعوق عملية السلام.

وقدمت الرئيسة أيضا تقريراً عن التدابير المعتمدة فيما يتعلق بالتوصيتين الواردتين في التقرير المؤقت لفريق الخبراء.

واختتمت كلامها قائلة فيما يتعلق بالزيارة المقترحة القيام بها إلى الخرطوم ودارفور، إن الصيغة المستكملة لشروط الزيارة قد أُحيلت إلى الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وأعربت عن أمل اللجنة في أن توافق حكومة السودان على الزيارة وأن تعتمد المواعيد المقترحة لها.

وبعد أن أثنى أعضاء المجلس على العمل الذي اضطلعت به الأرجنتين أثناء رئاستها للجنة، أعربوا عن القلق إزاء الحالة الأمنية، والهجمات على حفظة السلام، والانتهاكات المزعومة للحظر المفروض على الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول. وحثوا الأطراف، ولا سيما الجماعات المسلحة غير الموقعة، على الانضمام إلى عملية الدوحة، ودعا بعض الأعضاء إلى فرض جزاءات على الأطراف التي تعرقل عملية السلام في دارفور.

ورحب بعض الأعضاء بتعاون حكومة السودان مع الفريق، في حين أبرز البعض الآخر أنها لا تزال تحول دون دخول خبير الشؤون المالية إلى السودان وشدد على أهمية ضمان إمكانية دخول السودان لجميع الخبراء.

وذكر بعض الأعضاء أنهم يولون أهمية بالغة لمواصلة التحقيق في الهجمات المنفذة، ولا سيما تلك التي شُنت على العملية المختلطة، والتحقيق في مقتل القائد محمد بشير، ولتحديد هوية الجناة. كما طلبوا إلى فريق الخبراء أن يقترح أسماء تنظر اللجنة في إدراجها في قائمة الجزاءات.

وأشاد أحد الأعضاء بمعايير الإثبات المستخدمة في التقرير وأعرب عن القلق إزاء استمرار استخدام العتاد الجوي في دارفور. وطلب عضو آخر إلى فريق الخبراء أن يتحقق من دفع أحد الأفراد المدرجين في القائمة بانتفاء مسؤوليته.

ورأى أحد الأعضاء أن التقرير الجاري النظر فيه أكثر توازناً من التقارير السابقة، في حين طلب عضو آخر الاستمرار في تضمينه معلوماتٍ عن أثر الحالة في دارفور على الأطفال. وطلب بعض أعضاء المجلس معلوماتٍ إضافية عن المصادر الخارجية لإيرادات الجماعات المسلحة المعارضة.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

في ١٤ آب/أغسطس، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً بشأن القرصنة في خليج غينيا (S/PRST/2013/13). وأعرب المجلس في البيان عن قلقه إزاء ما تشكله أعمال القرصنة والسطو المسلح في عرض البحر في خليج غينيا من تهديد للملاحة والأمن والتنمية في المنطقة ولأمن المسافرين بحراً وسلامة الطرق البحرية التجارية. وكذلك لاحظ المجلس بقلق عدد حوادث القرصنة والسطو المسلح التي وقعت في النصف الأول من عام ٢٠١٣، ومستوى العنف الذي صاحبها. ورحب المجلس في البيان باجتماع رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة خليج غينيا المعني بالسلامة البحرية والأمن البحري، الذي عُقد في ياوندي في حزيران/يونيه، وبما أقره في تلك المناسبة من وثائق من بينها مدونة قواعد السلوك المتعلقة بمنع وقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح على السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا. وحث المجلس جميع دول المنطقة على تطبيق هذه المدونة التي تحدد استراتيجية الأمن البحري الإقليمي.

ورحب المجلس بالمبادرات التي اتخذتها دول المنطقة والمنظمات الإقليمية بغية تعزيز السلامة البحرية والأمن البحري. وأكد المجلس مجدداً ضرورة إيجاد آليات قانونية وطنية تكفل التحقيق مع مرتكبي أعمال القرصنة ومحاکمتهم. وشجع المجلس الشركاء الثنائيين والدوليين على دعم الدول والمنظمات الإقليمية في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر، إذا ما طلبت ذلك.

وفي ختام البيان، أعرب المجلس عن تقديره للدور الذي اضطلع به كل من مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في تنظيم مؤتمر القمة، وطلب إلى الأمين العام أن يدعم الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة وأن يُطلع المجلس بانتظام على الحالة في خليج غينيا وعلى التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ١٤ آب/أغسطس، عرض الفريق (المتقاعد) بابكر غاي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، تقرير الأمين العام (S/2013/470) المعد عملاً بالقرار ٢٠٨٨ (٢٠١٣)، وقدم إحاطة إلى مجلس الأمن عن الحالة في البلد. وشارك في الاجتماع أيضاً كل من فاليري آيموس، وكيلا الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ؛ وإيفان سيمونوفيتش، الأمين

العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان؛ والسفير شارل - أرميل دوبان، الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى.

وقال الممثل الخاص إن الحكومة، برئاسة ميشيل دجوتوديا، تعاني من توترات داخلية ويصعب عليها السيطرة على الأعمال التي ترتكبها عناصر ائتلاف سيليك، ولا سيما خارج مدينة بانغي. وأعرب عن قلقه إزاء استمرار قوات ائتلاف سيليك في انتهاك حقوق الإنسان وإفلاتها من العقاب على تلك الانتهاكات. وأضاف أنه لا بد من إقرار تشريع لإعادة تنظيم قوات الدفاع، وحذر من وجود خطة لإدماج مقاتلي ائتلاف سيليك في القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى قبل إخضاعهم لعملية فرز يُستبعد خلالها كل من يحتمل أن يكون قد انتهك حقوق الإنسان. وأعرب عن تأييده لجهود الاتحاد الأفريقي ونشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ودعا إلى استعادة سيادة القانون في البلد.

وأيدت وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ في كلمتها مقولة أن الحالة السياسية في البلد تتسم بالهشاشة؛ فانتهاكات حقوق الإنسان مستمرة وباعثة على القلق، وسلطة الدولة غائبة خارج بانغي. وحذرت وكالة الأمين العام من أن هذه الحالة قد تتفشى في بقية أنحاء منطقة البحيرات الكبرى، وذكرت بأن أعدادا ضخمة من اللاجئين فرت من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى البلدان المجاورة من جراء الأزمة. وأفادت بأن مرافق الأمم المتحدة، وكذا المدارس والمستشفيات، تعرضت للهجوم والنهب على أيدي عناصر ائتلاف سيليك. وأشارت إلى أن نظام الرعاية الصحية أصبح ينوء بأعباء لا قبل له بها بعد أن نفذت الأدوية وقلَّ كثيراً عدد موظفي الرعاية الصحية وارتفعت بشدة مخاطر تفشي الأمراض المعدية. وأضافت أنه يتعين على السلطات أن تفرض سيطرتها على قوات ائتلاف سيليك، لكي يتسنى إيصال المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها بشكل آمن.

وعرض الأمين العام المساعد تفاصيل إضافية عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأفاد بازدياد العنف ازديادا كبيرا منذ أن نشبت أزمة آذار/مارس. ولفت الانتباه أيضا إلى أن السجلات العامة قد دُمرت، وذكر أنه برغم تحسُّن الحالة الأمنية نسبيا في العاصمة، فلا تزال المقاطعات تعاني غياب الأمن. ودعا إلى استعادة سيادة القانون بصورة عاجلة، والاستمرار في محاربة جيش الرب للمقاومة، واتخاذ تدابير من شأنها التخفيف من حدة التوترات الدينية وإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب. واتفق مع الرأي القائل بضرورة تعديل ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لتحسين قدرته على التكيف مع الحالة الراهنة، وأعرب عن تأييده لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولعمليات نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادةهم إلى الوطن وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم.

واتفق الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى مع الرأي القائل بأن بلده يمر بوضع حرج لم يشهد له مثيلاً. وتحدث عن ضرورة إعادة بناء أفريقيا الوسطى وطلب فرض جزاءات على منتهكي حقوق الإنسان وتعزيز ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل.

وفي المشاورات المغلقة التي تلت ذلك، طالب الممثل الخاص بولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لكي تتماشى مع الحالة الراهنة وتكفل الحماية لأفراد البعثة. وأعرب أعضاء المجلس عن استعدادهم للنظر في الاقتراح الداعي إلى تعديل ولاية المكتب الحالية بغية مواءمتها مع الاحتياجات والحالة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأدانوا الانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان وأعربوا عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في البلد. كما رحبوا بنشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في أفريقيا الوسطى، ودعوا إلى التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وشكك بعض أعضاء المجلس فيما إذا كان من المستصوب أن يفرض المجلس جزاءات كما طُلب منه. وفي ختام المشاورات، شدد الأعضاء على أهمية تطبيق القدر الكافي من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومن عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، والاستمرار في محاربة جيش الرب للمقاومة، وضمان إتمام الانتقال السياسي السلمي. وأصدر المجلس بعد ذلك بياناً إلى الصحافة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٢٢ آب/أغسطس وعقب الاشتباكات التي وقعت على بعد ٢٠ كيلومتراً من غوما، طلب عضو مجلس الأمن مناقشة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار بند "مسائل أخرى"، في الجلسة الصباحية وجلسة بعد الظهر من مشاورات المجلس المغلقة. وطلب إلى الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام أن يقدم إحاطة إلى المجلس بشأن تلك الأحداث.

وذكر الأمين العام المساعد في إحاطته أن الأعمال العدائية في منطقة كيفو الشمالية نشبت مجدداً في ٢١ آب/أغسطس واتسع نطاقها على مدار الأيام التالية، حيث وقعت اشتباكات بين حركة ٢٣ آذار/مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالقرب من غوما وحولها. وقد تزامنت تلك الاشتباكات مع وصول مارتن كوبلر، الرئيس الجديد لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى المنطقة.

ووفقاً لما ورد من تقارير، فقد نشرت البعثة قواتها في المنطقة بموجب الشق الخاص بحماية المدنيين في ولاية البعثة.

وأطلقت أعيرة نارية على المدنيين وتعرضت مواقع البعثة للهجوم، مما زاد من تعقيد الحالة الإنسانية في تلك المنطقة. وإضافة إلى ذلك، سقطت قذيفة هاون على الأراضي الرواندية بعد إطلاقها من جهة جمهورية الكونغو الديمقراطية، غير أن الأمين العام المساعد قال في الإحاطة إنه لا توجد لديه معلومات موثوق بها عن الجهة المسؤولة عن الهجوم. وقد أبلغ المجلس أيضا بسقوط قذيفة هاون في وسط مدينة غوما.

وناقش أعضاء مجلس الأمن الحالة، وأعربوا عن قلقهم إزاء الخطر الذي يتعرض له السكان المدنيون وموظفو الأمم المتحدة المنتشرون في المنطقة من جراء تلك الهجمات. واتفقوا أيضا على ضرورة استمرار المجلس في رصد التطورات وضرورة التحقيق في تلك الحوادث، بحيث يحصل المجلس على معلومات أدق تتيح له مناقشة هذه المسألة واتخاذ القرارات المناسبة حيالها. وأثنى أعضاء المجلس على البعثة لما اتخذته من خطوات فعالة وطلب منها بعض الأعضاء أن تستفيد من ولايتها القوية لأقصى درجة ممكنة.

وفي ٢٩ آب/أغسطس، طلب عضو بمجلس الأمن أن تتعقد في اليوم نفسه مشاورات غير رسمية بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وقد جرت المشاورات بعد المناقشة الفصلية بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وخلال المشاورات، أخبر الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام مجلس الأمن بأن الوضع في المنطقة المحيطة بكيباتي ازداد سوءا في الأيام الأخيرة حيث تصاعدت حدة القتال. وأضاف أن القوات المسلحة الكونغولية شنت هجوما على مرتفعات كيباتي من أجل طرد حركة ٢٣ آذار/مارس من المواقع التي كانت تطلق منها القذائف على مدينة غوما والمطار. وشاركت قوات البعثة في تلك الجهود، وقُتل منها حافظ سلام تتراني وأصيب آخرون بجراح في أعقاب قيام الحركة بقصف غوما ومواقع للبعثة.

وناقش أعضاء المجلس الحالة في المنطقة، فأتتوا على الإجراءات التي نفذتها البعثة ودعوا إلى وقف الأعمال العدائية وأهابوا بدول المنطقة الامتثال لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وفي ختام المشاورات، أصدر المجلس بيانا إلى الصحافة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

في ٢٢ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن اجتماعا مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وشاركت في الاجتماع بواسطة تقنية التداول بالفيديو من مونروفيا الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، كارين لاندغرين، وعرضت التقرير المرحلي السادس والعشرين للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

(S/2013/479). وأشارت الممثلة الخاصة إلى أن ليبريا تمتعت بفترة سلام مستمر امتدت ١٠ سنوات، وذكرت أن المرحلة الأولى من المراحل الثلاث لعملية سحب القوات قد أُنجزت في حزيران/يونيه ٢٠١٣ عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، المتخذ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وأضافت أن عملية خفض التدريجي للقوات هي حتى الآن عملية ناجحة، إذ أُعيد أفراد كتيبتَي مشاة وما يرتبط بهم من عناصر التمكين إلى أوطانهم في المواعيد المقررة وبطريقة منظّمة. وفي ذلك القرار نفسه، كان المجلس قد وافق على أن يضيف إلى وحدات الشرطة المشكّلة ثلاث وحدات، بما يعزّز المساعدة التي تقدمها البعثة إلى الوحدات المتخصصة من الشرطة الوطنية الليبرية.

واسترسلت الممثلة الخاصة قائلة إن المرحلة الانتقالية تمضي قدماً بفضل العلاقة الممتازة مع الحكومة، لكن هذه المرحلة كشفت عن مواطن ضعف خطيرة في القدرات الوطنية على تسلّم مهام الأمن من البعثة. فقد أغلقت البعثة ١١ مركزاً ولم يعد لها وجود عسكري ثابت في أربع مقاطعات. وظلت تلك المناطق سلمية آنذاك، إلا أن فشل وكالات الأمن الوطني حتى ذلك الوقت في تعزيز وجودها أو زيادة عملياتها فيها أثار شواغل إزاء مستقبل المرحلة الانتقالية. وقد سلّمت إلى الحكومة حتى تاريخه ثمانٍ من المنشآت أو المخيمات التي أحلتها البعثة.

وأضافت أن البعثة واصلت رصد الحالة الأمنية في ليبريا. ولا بد من معالجة الفجوة في قدرات قطاع الأمن الليبري لكي يتسنى تسليم المسؤوليات الأمنية من البعثة إلى السلطات الوطنية بنجاح. وينبغي الاستمرار في تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الليبرية من الناحيتين المؤسسية والتشغيلية. وفي آب/أغسطس، كانت البعثة والشرطة الوطنية الليبرية مُقبلتين على إنجاز تقييم مشترك للقدرات الأساسية على الصعيد الوطني. وكان من المفهوم لدى الممثلة الخاصة أن ما يُتخذ من قرارات في مجال السياسات لا بد أن يتواءم مع آليات التنفيذ والإشراف وكذلك الموارد الوطنية والدولية. وفي مشروع الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، خُفّضت الموارد المخصصة للشرطة الوطنية الليبرية. وستواصل البعثة دعوة الحكومة إلى تزويد مؤسسات قطاع الأمن بالموارد الكافية لدعم المرحلة الانتقالية.

وفي سياق عمليات سحب القوات، ذكرت الممثلة الخاصة أن مسألة أن يكون لشرطة الأمم المتحدة وجودٌ فعال أصبحت تكتسي أهمية أكبر من أي وقت مضى. وتمثّل طلبها الرئيسي في أن تواصل الحكومات توفير المستشارين المؤهلين من ذوي الخبرة في مجال إدارة الموارد المالية والتقنية واللوجستية والموارد المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد أشارت البعثة أيضا إلى وجود احتياج خاص إلى مزيد من مستشاري الشرطة التابعين للأمم المتحدة ممن لديهم التجربة في مجال القيادة، ولا سيما النساء، نظرا لتزايد الاهتمام الموجه لتطوير هياكل القيادة في الشرطة الوطنية الليبرية. وكانت وحدات الشرطة المشكّلة العشر أساسيةً لصون الاستقرار في ظل تخفيض القوام العسكري للبعثة، نظرا إلى طبيعة التهديدات المحيطة بالسلام في ليبيريا وازدياد الحاجة إلى تقديم المساعدة والدعم في مجال العمليات إلى الوحدات المتخصصة بالشرطة الوطنية الليبرية. وذكرت الممثلة الخاصة أن الوحدة الأولى الوافدة من نيبال من وحدات الشرطة المشكّلة الجديدة الثلاث نُشرت في الميدان قبل ستة أشهر. وستوفد الصين وحدة شرطة مشكّلة في تشرين الأول/أكتوبر ومن المأمول أن يتم نشر وحدة من بنغلاديش في أيار/مايو ٢٠١٤.

وأردفت قائلة إن الوضع الأمني على امتداد الحدود مع كوت ديفوار شهد تحسناً خلال العام الماضي، لكنه لا يزال مثيراً قلق. ففي ظل التهديدات المحتملة في تلك المنطقة، ستُعطي الأولوية لحدود كوت ديفوار عند نشر القوة المتبقية المتوقع فيما بعد منتصف عام ٢٠١٥.

وأضافت أن حكومتي ليبيريا وكوت ديفوار اتفقتا على تعزيز تعاونهما الأمني. وكان التخطيطُ جارياً لعمليات أمنية مشتركة من المتوقع أن تبدأ في تشرين الأول/أكتوبر. وزاد أيضا التعاون مع بعثات أخرى في المنطقة. وطلب من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أن تقدم الدعم إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بطرق شتى منها استعمال العتاد الجوي الاستراتيجي مثل طائرات الهليكوبتر من طراز Mi-24 التي تشترك في تشغيلها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

ونوّهت بأنه كان من اللازم الحفاظ على مستوى عال من الاطمئنان إلى مصداقية البعثة ونزاهتها بين السكان. ومعنى ذلك، في جملة أمور، التقيّد الصارم بسياسة الأمين العام القاضية بعدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. فمزاعم التورط في حوادث من هذا القبيل تلوّث سمعة البعثة والأمم المتحدة وتمس الكرامة الشخصية لحفظة السلام.

وأفردت الممثلة الخاصة لرفاه الأفراد النظاميين والمدنيين ومعنوياتهم أهمية كبيرة وشجّعت على مناقشة الظروف السائدة في الميدان. فذكرت أنها تعتمد على البلدان المساهمة بقوات لكفالة خضوع قواتها للمساءلة وذلك بإطلاع أفرادها قبل الإيفاد إلى الميدان على سياسة الأمم المتحدة المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين وسائر أنواع سوء السلوك، وبتخاذ إجراءات سريعة ومناسبة في الحالات التي تنطوي على سوء سلوك. وأعربت عن

الأمل في أن تُبلغ البعثة بنتائج ما يُتخذ من إجراءات تأديبية بحق المخالفين، لأن ذلك يمكن أن يمثل رادعا لغيرهم وأن يساعد على بناء ثقة المجتمع المحلي.

وأخيرا، كرّرت الممثلة الخاصة تأكيد التزامها بأن تُتبع في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا سياسة المنظمة المتعلقة باختيار الموظفين والمستندة إلى حقوق الإنسان. وذكرت أنها بصدد صوغ استراتيجية متكاملة لتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وأنها أبلغت حكومة ليبيريا بأن المنظمة ملتزمة بصون تلك الحقوق.

الأمريكتان

هايتي

في ٢٦ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن جلسةً مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وكان هذا الاجتماع الأول للممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي ورئيسة بعثة الأمم المتحدة، ساندرا أونوريه، مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطة منذ تسلمها مهامها في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، وقد كانت مصحوبة بنائب قائد القوة، العميد غابرييل غيريرو، ومفوض الشرطة، لويس ميغال كاريلهو.

وقالت الممثلة الخاصة إن التقدم المحرز منذ تقديم التقرير السابق في آذار/مارس ٢٠١٣ (S/2013/139) كان محدوداً، رغم الجهود التي تبذلها الحكومة، فيما يتعلق بتنظيم الانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ والمجالس البلدية والمحلية المفترض إجراؤها منذ زمن طويل. ونظرا للتأخر في إنشاء المجلس الانتخابي وفي اعتماد قانون الانتخابات وإصداره، فإن احتمالات إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٣ تتضاءل يوما بعد يوم.

وأضافت أن الالتزام بدعم العملية الديمقراطية في هايتي من خلال بناء المؤسسات محل اهتمام محوري لدى البعثة، لأن الاستقرار في هايتي لا يمكن تحقيقه ما لم تتوافر الاستمرارية للمؤسسات السياسية الرئيسية وما لم تمتلك هايتي إطارا قانونيا لدعم برامج حكومتها.

وأشارت إلى أن الحالة الأمنية ظلت مستقرة نسبيا، مع انخفاض نسبي في الجرائم والمظاهرات مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٢. والمظاهرات التي وقعت ارتبطت في معظمها بمظالم اجتماعية واقتصادية من قبيل انعدام الأمن الغذائي وعدم الحصول على الخدمات الأساسية، وكانت مظاهرات سلمية. وظلت منطقة بورت - أو - برانس الحضرية الكبيرة تشكل أكبر التحديات في ذلك الصدد.

واستطردت الممثلة الخاصة فقالت إن التقدم المحرز في مجال الأمن يدلّ على التحسن الذي طرأ على أداء الشرطة الوطنية الهايتية، التي تولّت مسؤوليات متزايدة عن توفير الأمن الداخلي، ولا سيما في المناطق الأربع التي أخلاها العنصر العسكري التابع للبعثة من أصل عشر مناطق في هايتي. وانصب الاهتمام في العمليات التي قادتها الشرطة الوطنية وزوّدها البعثة بالدعم على مكافحة العصابات والعنف الإجرامي، ولا سيما في منطقة بورت - أو - برانس الحضرية الكبيرة. وكان تطوير الشرطة الوطنية أمراً حيوياً لنجاح البعثة ولتحقيق الاستقرار في هايتي. ولذلك واصل عنصر الشرطة التابع للبعثة تقديم الدعم لتنفيذ خطة تطوير الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. ورغم المساهمات الكبيرة التي قدمها الشركاء الثنائيون لخطة تطوير الشرطة، لا تزال الموارد غير كافية لتحقيق جميع أهداف الخطة. وكانت البعثة بحاجة إلى قدر أكبر من التنوع في الخبرات التقنية لموظفيها المدنيين وأفراد شرطتها من أجل دعم تنمية القدرات الإدارية للشرطة الوطنية.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، أقرّت الممثلة الخاصة بأن هايتي لا تزال تواجه تحديات كبيرة تتعلق بانعدام الأمن الغذائي ونفشي الكوليرا. وقد واصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى حكومة هايتي في الكثير من الأولويات التي تعتمدها في الأمدين القصير والطويل الرامية إلى وقف انتشار وباء الكوليرا في البلد.

وفيما يتعلق باستعراض أثر البعثة وقوامها المأذون به، ذكرت الممثلة الخاصة أنها اجتمعت في مناسبات عديدة مع الرئيس، ميشيل مارتيلي، ورئيس الوزراء، لوران لاموت، للنظر في خطة تركيز الأنشطة ونقاطها المرجعية الأربع لتحقيق الاستقرار. وقد أعرب المسؤولان عن تأييدهما لوضع خطة للبعثة من هذا القبيل في ضوء تنامي قدرات المؤسسات الوطنية. وفي نيسان/أبريل، أنشئ فريق عامل مشترك بين الحكومة والبعثة لرصد نقل المسؤوليات إلى الحكومة بطريقة تدريجية ومنظمة.

وأضافت الممثلة الخاصة أن ما مجموعه ١٠٧٠ فرداً عسكرياً كانوا قد سُحبوا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ عملاً بالقرار ٢٠٧٠ (٢٠١٢) ليتبقى للبعثة وجود ميداني مأذون به قوامه ٦٢٧٠ فرداً. كما خُفض عدد أفراد الشرطة بما عدده ٦٤٠ فرداً، بحيث تبقى قوام مأذون به عدده ٢٦٠١ فرداً.

ولما كان برنامج تدريب الشرطة يسيرُ كما هو مقرر له وبوادر التحسن تبدو تدريجياً على الحالة الأمنية، فقد أوصى الأمين العام بأن ينظر مجلس الأمن في إجراء تخفيض آخر في قوام البعثة العسكري من ٦٢٧٠ فرداً إلى ٥٠٢١ فرداً. وقالت الممثلة الخاصة إن من اللازم عند تنفيذ هذا التخفيض إيلاء الاعتبار الواجب للحفاظ على القوام الحالي

للقدرات الهندسية العسكرية لمواصلة توفير المساعدة لما تبذله الحكومة من جهود في مجال الهياكل الأساسية من أجل القضاء على وباء الكوليرا في هايتي.

وأخيراً، ألقت الممثلة الخاصة الضوء على ما تبذله البلدانُ المساهمة بقوات عسكرية وبوحدات شرطة من جهود لمنع ارتكاب أفرادها العاملين في هايتي أعمالَ استغلال أو اعتداء جنسيين ولاتخاذ الإجراءات الواجبة فيما يرد من بلاغات بحدوث ذلك. وكرّرت تأكيد التزامها بسياسة عدم التسامح مطلقاً في ذلك الصدد.

وفي ٢٨ آب/أغسطس، اجتمع مجلس الأمن للنظر في "المسألة المتعلقة بـهايتي". واشترك في الاجتماع، إلى جانب أعضاء المجلس والممثل الدائم لهايتي، ممثلو إسبانيا، وأوروغواي، والبرازيل، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وشيلي، وكندا، وكولومبيا، والمكسيك، واليابان.

وخلال ذلك الاجتماع، عرضت الممثلة الخاصة تقريرَ الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2013/493) وأشارت إلى أن الحالة الأمنية في هايتي عموماً ظلت مستقرة نسبياً، مع حدوث انخفاض في الاضطرابات المدنية والجرائم الخطيرة. ولئن كانت الإحصاءات قد أظهرت اتجاهاً متدنياً في جرائم القتل والاختطاف وحوادث الاضطراب المدني المتسمة بالعنف في النصف الأول من العام مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٢، فقد سُجّلت زيادة في عدد الاحتجاجات ذات الدوافع السياسية تربط المظالم الاجتماعية والاقتصادية برسائل أوسع نطاقاً مناوئة للحكومة، بما في ذلك الاستياء بسبب استمرار حالة الجمود الانتخابي.

وأشارت أيضاً إلى أن أداء الشرطة الوطنية الهايتية قد تحسن بدعم من شرطة الأمم المتحدة، مع توليها قدراً أكبر من المسؤولية عن توفير الأمن الداخلي، ولا سيما المناطق الأربع التي أخلاها العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة من أصل عشر مناطق في البلد. إلا أن العنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة لا يزالان يضطلعان بدور مهم في دعم الشرطة الوطنية في الحفاظ على الأمن والاستقرار عموماً.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية، قالت الممثلة الخاصة إن استمرار التأخر في إجراء الانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ والبلديات والمحليات يمثل مصدر قلق متزايد ويشكل مجموعة من المخاطر تتهدد عملية تحقيق الاستقرار. وأعربت عن ترحيبها بتقديم الرئيس مارتيلي لمشروع قانون الانتخابات إلى البرلمان وقالت إنه خطوة ضرورية في بدء العملية الانتخابية. وفي الوقت نفسه، كانت هناك حالات تأخير كبيرة تُعزى جزئياً إلى انقضاء ثمانية أشهر قبل أن تنتهي فروع الحكومة الثلاثة من تعيين الأعضاء التسعة في المجلس الانتخابي

الذي أنشئ في نهاية الأمر في نيسان/أبريل ٢٠١٣، ثم تأخر المجلس الانتخابي في تقديم مشروع القانون إلى الفرع التنفيذي الذي تأخر بدوره في تقديم مشروع القانون إلى البرلمان.

واستطردت الممثلة الخاصة فقالت إنه في حالة تنفيذ أحكام القانون الانتخابي لعام ٢٠٠٨ وعدم إجراء انتخابات مجلس الشيوخ بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، فمن الممكن أن تنعدم فعالية مجلس الشيوخ، وبالتالي البرلمان، مما يؤدي إلى انتكاسة حقيقية في العملية الديمقراطية في هايتي.

وفيما يتعلق بتعزيز بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، قالت الممثلة الخاصة إن العنصر العسكري وعنصر الشرطة استكمالا لعملية التخفيض المطلوبة بموجب القرار ٢٠٧٠ (٢٠١٢). والبعثة على أهبة الاستعداد لإدخال أي تعديلات أخرى على قوام أفرادها إذا ما قرر المجلس ذلك في تشرين الأول/أكتوبر.

وفيما يتصل بوباء الكوليرا، ذكرت أن الوباء تسبب، حتى ٢٩ حزيران/يونيه، في وفاة ١٧٣ ٨ شخصا وأن العدوى أصابت أكثر من ٦٦٦ ٠٠٠ شخص. وأعربت عن أسفها لعدم بلوغ التبرعات المتعهد بها حتى الآن سوى ٤٧ في المائة من ميزانية الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا.

وأضافت أن الرئيس مارتيلي ورئيس الوزراء لاموت أعربا عن تأييدهما للانسحاب التدريجي للبعثة مع زيادة قدرة المؤسسات الوطنية.

وفيما يتعلق بالمعايير المرجعية لتطوير الشرطة، أكدت الممثلة الخاصة مجدداً أن تحقيق الأرقام المستهدفة في خطة تطوير الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ يتطلب استمرار التزام الحكومة والدول الأعضاء بضمان توفير التمويل المناسب لدعم قوة للشرطة تتصف بالمهنية والموثوقية وتخضع للمساءلة.

وفيما يتعلق باحترام سيادة القانون، قالت إن آليات الرقابة والمساءلة التي نصّ عليها الدستور أنشئت بالفعل، إلا أن أهمية حاسمة تولى لأن تواصل الحكومة وشركاؤها الدوليون بناء قدرات هذه المؤسسات.

وبالنسبة إلى المعايير المرجعية لحكومة البعثة، ذكرت أن بعثة الأمم المتحدة ركزت جهودها المبذولة في إطار المساعي الحميدة على تشجيع الحوار فيما بين أصحاب المصلحة الوطنيين من أجل التغلب على الجمود في الموقف الانتخابي. وأضافت أن توتر العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية أعاق إقرار جدول أعمال تشريعي توافقي، وهو مؤشر رئيسي من مؤشرات الحوكمة، وقد أدت هذه الحالة إلى عرقلة أي تقدم فيما يتصل باعتماد

إصلاحات تشريعية حاسمة مثل قانون مكافحة غسل الأموال وقانون تمويل الأحزاب السياسية وتنقيح القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية.

وذكرت أن هايتي تمر بمرحلة حرجية، إذ أن عدم الاستقرار الناجم عن حالة الاستقطاب المرتبطة بجمود الموقف الانتخابي يمكن أن يقوّض التقدم المحرز في مجالي الأمن وتحقيق الاستقرار والجهود المتضافرة التي تبذلها إدارة مارتيلي/لاموت لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

واتفق أعضاء المجلس على أن التأخير في إجراء الانتخابات البلدية وانتخابات مجلس الشيوخ مسألة مثيرة للقلق وأن الأولوية ينبغي أن تُعطى لتعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية. وفي الوقت نفسه، أقر أعضاء المجلس بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها حكومة هايتي، مثل إنشاء المجلس الانتخابي الانتقالي وتولي البلد رئاسة الجماعة الكاريبية.

وقال بعض الأعضاء إن التأخير في إجراء الانتخابات سيكون له تأثير سلبي على المجموعة التالية من الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٤ فضلا عن إضراره بالعملية الديمقراطية الجارية وتأثيره سلبا على الأهداف الاقتصادية.

وإضافة إلى ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن استمرار قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في هايتي وأنشطة إعادة توطين المشردين وحالة خدمات الصرف الصحي في المخيمات. ودعا عدة أعضاء إلى زيادة التنسيق والتماسك فيما بين مختلف الجهات الفاعلة العاملة في مجال العمل الإنساني، وقالوا إن من الضروري مواصلة تقديم التمويل والخبرات إلى البلد.

وأعرب عدة أعضاء عن تأييدهم لتجديد ولاية البعثة لمدة سنة إضافية، نظرا لمساهمتها في تحقيق قدر لا بأس به من التحسن التدريجي في هايتي.

وأعرب جميع أعضاء المجلس عن تأييدهم لخطة الأمين العام المشروطة لتركيز أنشطة البعثة وتوصيته بسحب عناصر عسكرية إضافية، شريطة أن تسمح الظروف بذلك على أرض الواقع. وحذرت وفود من أن يؤدي تعديل تشكيل البعثة أو خفضها إلى ضياع المكاسب التي تحققت في البلد، وأكدت ضرورة نقل المسؤوليات إلى حكومة هايتي بصورة تدريجية ومنظمة. وشدد عدة أعضاء على أن الحرص واجب في أي مساعٍ لتعديل تشكيل البعثة، لا سيما مع وجود إمكانية حقيقية لنشوء مخاطر أمنية جديدة خلال الفترة الانتخابية.

واتفق الأعضاء أيضا على أن بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية ينبغي أن يظل أولوية قصوى للبعثة، وذلك لتحسين أداء هذا الجهاز والحفاظ على المكاسب الأمنية. وشدد بعض الأعضاء على أهمية استقدام الأفراد واستبقائهم، مع التركيز على استقدام النساء

والخبراء. وقال عدة أعضاء إنه ينبغي أن تستمر البعثة في التصدي لمشكلة العنف الجنسي والجنساني، في جملة مسائل، عن طريق تدريب الشرطة على منع تلك الجرائم والتصدي لها.

وذكر الممثل الدائم لهايتي أن بلده يعيش ولا شك لحظة فريدة وحاسمة في تاريخه، يسعى فيها إلى تعزيز مؤسساته الديمقراطية ويعمل في الوقت نفسه بلا كلل على استعادة النمو وعلى الالتزام دون رجعة بمسار يقود إلى الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة. وأضاف أن لا خلاف على أن العامين السابقين شهدا تقدماً كبيراً وملحوظاً في جميع المجالات، أي في المجال المؤسسي والمجال الاقتصادي - الاجتماعي والمجال الثقافي والمجال الأمني. ولكن المهمة الماثلة هائلة والتحديات جسيمة والعقبات ضخمة.

ورحب الممثل الدائم بأن مجلس الأمن لم يعد يعتبر الحالة في هايتي تهديداً للسلام والأمن الدوليين في المنطقة أو خطراً عليهما، لكنه أعرب عن اعتقاده بضرورة بدء وتعميق النظر في مرحلة ما بعد البعثة. فقد تعالت أصوات في هايتي مشككة في جدوى وجود البعثة، كما أكد الأمين العام في تقريره. وينبغي في ضوء ذلك النظر في جميع السيناريوهات المحتملة لسحب البعثة حتى لا يعيد التاريخ نفسه.

آسيا والشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٠ آب/أغسطس، قدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، أوسكار فرنانديز - تارانكو، تقريراً إلى المجلس عن الحالة في الشرق الأوسط عرضة في جلسة إحاطة مفتوحة. وتلت الإحاطة مشاورات للمجلس بكامل هيئته.

وتحدث الأمين العام المساعد قائلاً إن التقدم المحرز فيما يتعلق بالتراع الإسرائيلي - الفلسطيني قد يؤدي إلى أثر إيجابي على الاستقرار الإقليمي، مضيفاً أن أهمية هذا الهدف ازدادت في الأسابيع الأخيرة في ضوء التطورات المثيرة للقلق في أنحاء أخرى من المنطقة. وقد أسفرت الجهود التي قادها وزير خارجية الولايات المتحدة في الأشهر الأخيرة عن سلسلة من الاجتماعات التحضيرية بين المفاوضين عُقدت في واشنطن العاصمة في ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه، أعقبتها جولة أولى من المحادثات الرسمية في القدس في ١٤ آب/أغسطس ثم محادثات أجريت في المنطقة. وأشار الأمين العام المساعد إلى أن مبعوثي المجموعة الرباعية انتبوا الاجتماع في أعقاب ذلك بوقت قصير لمناقشة الخطوات التالية. وبناء على ذلك، توجه الأمين العام إلى المنطقة في زيارة إلى الأردن وفلسطين وإسرائيل، أجراها في ١٥ و ١٦ آب/أغسطس لتقديم دعمه الشخصي للقادة من الجانبين. وفي تلك المناسبة، أعرب الأمين العام عن ارتياحه للقرار

الجريء الذي اتخذته الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو بالدخول في حوار مباشر، فما زال الحوار المباشر هو المسار الأكثر مصداقية على الإطلاق على درب التوصل إلى حل للتراخ والسبيل الوحيد إلى أن يحقق الفلسطينيون تطلعاتهم المشروعة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة تجتمع لها مقومات البقاء وأن يلي الإسرائيليون احتياجاتهم الأمنية المشروعة. وأضاف الأمين العام حينئذ أنه إذا أريد أن تتوافر لهذه المفاوضات فرصة للنجاح، فلا بد أن تكون جادة وأن يكون لها أفق سياسي واضح وأن تسفر عن مكاسب مبكرة في الفترة التالية لها مباشرة. ويتعين أن يحافظ كلا الجانبين على بيئة تفضي إلى إحراز تقدم في عملية السلام. ويجب أن تكون هناك تحسينات ملموسة في الحالة على أرض الواقع وأن يمتنع الطرفان عن أية أعمال يمكن أن تقوض فرص نجاح المفاوضات.

وقد رحب الأمين العام آنذاك بقرار مجلس الوزراء الإسرائيلي إطلاق سراح سجناء جرى حبسهم قبل توقيع اتفاقات أوسلو، ولكنه قال إن القلق البالغ لا يزال يساوره إزاء استمرار إسرائيل في نشاطها الاستيطاني في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مؤكداً من جديد أن الأمم المتحدة لا تزال متمسكة بموقفها من المستوطنات فهي تعتبرها انتهاكاً للقانون الدولي. واختتم كلامه بالقول بأن الوقت قد حان لترجمة الدعوة الجماعية إلى العمل إلى إحساس مشترك بالحاجة الملحة إلى ذلك، إذ لا بد أن يدرك القادة من كلا الجانبين أن أمامهم فرصة لا يملكون إضاعتها. وسيواصل الأمين العام والأمم المتحدة، بالتعاون مع المجموعة الرباعية، تقديم كل الدعم الممكن لجهودهم.

وفي المشاورات التالية التي أجراها المجلس بكامل هيئته، رحب أعضاء المجلس باستئناف المفاوضات بين الطرفين. ولما كانت التحديات التي تعترض التوصل إلى حل نهائي لا تزال كبيرة، فقد اعترف بعض الأعضاء بأنهم ينظرون إلى التقدم المحرز في الآونة الأخيرة بتفاؤل حذر، بينما أمل آخرون في نتائج تدهش المتشككين. واتفق أعضاء المجلس على أن المفاوضات يجب أن تكون مصحوبة بتدابير لبناء الثقة من أجل تهيئة بيئة مواتية للحوار. وقد رحب بعض الأعضاء بناء على ذلك بإطلاق سراح ٢٦ سجيناً فلسطينياً اعتقلوا في فترة "ما قبل أوسلو"، بينما أعرب عدد آخر عن القلق إزاء مواصلة إسرائيل نشاطها الاستيطاني.

لبنان

في ١٥ آب/أغسطس، أصدر مجلس الأمن بياناً إلى الصحافة، أدان فيه بشدة الهجوم الإرهابي الذي شُن في اليوم ذاته في جنوب بيروت وأسفر عن مقتل ما لا يقل عن عشرة أشخاص وإصابة ما يزيد على المائة بجراح (وفقاً للأرقام المتاحة آنذاك). وفي ٢٣ آب/أغسطس، أصدر المجلس بياناً آخر إلى الصحافة، أعرب فيه عن إدانته الشديدة

للهجمات التي وقعت في اليوم ذاته في طرابلس، فأدت إلى مقتل ٤٢ شخصاً على الأقل وإصابة ما يزيد على ٤٠٠ شخص بجراح. وفي البيانين، أكد أعضاء مجلس الأمن مجدداً ضرورة التصدي بجميع الوسائل، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وجميع الالتزامات الناشئة بموجب القانون الدولي، وخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي، للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان من جراء الأعمال الإرهابية. كما ناشد المجلس كل اللبنانيين الحفاظ على الوحدة الوطنية في مواجهة المحاولات الرامية إلى تقويض الاستقرار في البلد، وشدد على أهمية أن تحترم جميع الأطراف اللبنانية سياسة التحييد التي ينتهجها لبنان وأن تمتنع عن التورط بأي شكل من الأشكال في الأزمة السورية، بما يتسق مع الالتزامات الواقعة على عاتقها بموجب إعلان بعبدا.

وفي ٢٠ آب/أغسطس، استمع المجلس في جلسة مفتوحة لإحاطة من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية الذي ذكر أن الهدوء النسبي الذي ساد الفترة المشمولة بتقريره انتهى نهاية مأساوية في ١٥ آب/أغسطس بعد انفجار قنبلة في الرويس بضاحية بيروت، وأشار إلى اكتشاف هجمات أخرى كانت في طور التخطيط وحيل دون وقوعها. ولاحظ الأمين العام المساعد أيضاً أن الأزمة السورية لا تزال تلقي بظلالها على استقرار لبنان، ولا سيما في المناطق الحدودية.

وفي المشاورات التي عقدها المجلس بكامل هيئته بعد انتهاء الإحاطة، كرر العديد من أعضاء المجلس الإعراب عن قلقهم إزاء الآثار الناجمة عن الأزمة السورية والمزعزعة للاستقرار في لبنان وأكدوا من جديد دعمهم لسياسة التحييد التي يتبعها لبنان. وأقر بعض الأعضاء بالجهود التي يبذلها لبنان، حكومة وشعباً، للتعامل مع تدفقات اللاجئين الهاربين من النزاع السوري وقالوا إن من الضروري أن يشارك المجتمع الدولي في تحمل هذه الأعباء.

قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

في ١٤ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن اجتماعاً مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وفي ٢٢ آب/أغسطس، عقد المجلس مشاورات بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة. ولاحظ الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام أن منطقة عمليات القوة المؤقتة ظلت هادئة وأن القوة واصلت الاضطلاع بدور حاسم في ضمان الاستقرار في جنوب لبنان. كما أبرز الأمين العام المساعد في هذا الصدد الأثر الإيجابي لترتيبات التنسيق والاتصال. ولكنه ذكر أن الحالة اتسمت بمشاشتها بفعل تقلب الأوضاع الإقليمية ووقوع انتهاكات للسيادة اللبنانية.

ودعا أعضاء المجلس الأطراف إلى السعي عملاً بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) إلى إحراز تقدم بشأن المسائل المعلقة، وأعربوا عن تأييدهم لتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة على نحو ما طلبته حكومة لبنان وما أوصى به الأمين العام في رسالته المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣ (S/2013/457). وأعرب عدة أعضاء عن القلق إزاء تداعيات الأزمة السورية في لبنان، وأكدوا من جديد أهمية احترام سياسة التحييد.

وفي ٢٩ آب/أغسطس، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١١٥ (٢٠١٣)، وبموجبه مُدّدت ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤.

الشرق الأوسط

في ١٥ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن مشاورات بشأن الحالة في مصر. وأبلغ نائب الأمين العام، يان إلياسون، المجلس بأن الحالة في ذلك البلد أصبحت متقلبة للغاية في أعقاب التدابير الصارمة التي اتخذت في ١٤ آب/أغسطس لتفريق مخيمات المتظاهرين المؤيدين للرئيس المعزول محمد مرسي، وأضاف أن العديد من المدن شهد احتجاجات واسعة النطاق. وأردف قائلاً إن هذه الأحداث دليل على أن الدعاوى إلى اتخاذ مواقف معتدلة آخذة في التراجع كما أنها تقلل من فرص المصالحة، وحذر من أن احتمالات اندلاع مزيد من المصادمات احتمالات كبيرة. وأخيراً، ذكر نائب الأمين العام أن لا غنى عن وضع حد للعنف، وإقامة حوار حقيقي، واستعادة سيادة القانون.

وأعرب أعضاء المجلس عن أسفهم لوقوع خسائر في الأرواح، واتفقوا على أن العنف يجب أن يتوقف فوراً وعلى أن الأطراف جميعها يجب أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس وأن تستأنف مسار الحوار من أجل التوصل لحل سياسي للحالة الراهنة في البلد. وطلب أعضاء المجلس إلى الرئيسة أن تنقل تلك الآراء إلى الصحافة باعتبارها مسائل حظيت بتأييد واسع النطاق خلال المشاورات.

الجمهورية العربية السورية

في ٢٠ آب/أغسطس، استمع مجلس الأمن في جلسة مفتوحة إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية الذي قال إن سفك الدماء في الجمهورية العربية السورية مستمر بلا هوادة، فالقوات الحكومية واصلت استهداف المناطق المكتظة بالسكان بالقصف العشوائي والضربات الجوية، وجماعات المعارضة المسلحة ما زالت لا تقفي بالتزاماتها بحماية المدنيين. ويشهد البلد في جميع أنحاءه مواجهات عسكرية وموجات نزوح تتبع الانقسامات الطائفية وتهدد بمزيد من التمزق في النسيج الاجتماعي للمجتمع السوري.

كما أن استمرار تدفق المقاتلين الأجانب إلى البلد يؤدي إلى تفاقم التوترات الطائفية والإثنية ولا بد من وقفه. وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، ذكر الأمين العام المساعد أن المصاعب لا تزال تعوق إمكانية الوصول إلى المحتاجين وأن الأمم المتحدة وشركاءها في العمل الإنساني يعتمدون على مجلس الأمن في تسهيل الوصول إلى جميع المحتاجين للمساعدة داخل الجمهورية العربية السورية وفي البلدان المجاورة. وأشار إلى موقف الأمين العام ومفاده أنه ما من حل عسكري للتراث وأن الحاجة ماسة إلى حل سياسي. وفي هذا الصدد، تواصل المنظمة بذل قصارها لكفالة انعقاد مؤتمر جنيف بشأن الجمهورية العربية السورية في أقرب وقت ممكن. وأضاف أن بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، التي يرأسها أكي سيلستروم، وصلت إلى دمشق يوم الأحد ١٨ آب/أغسطس، وبدأت عملها في اليوم التالي حيث قضت ١٤ يوما في خان العسل وفي موقعين آخرين زعمت دول أعضاء أن أسلحة كيميائية استخدمت فيها.

وفي المشاورات التي تلت الإحاطة، أكد جميع الأعضاء مجدداً ضرورة التوصل إلى حل سياسي للتراث. وتحقيقاً لهذه الغاية، أشار عدة أعضاء إلى ضرورة الإسراع بالتحضير لمؤتمر جنيف الثاني حتى يتسنى عقده في أقرب وقت ممكن. وكرر أغلب الأعضاء الإعراب عن انزعاجهم إزاء تردي الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، وقال بعضهم إن المجلس بوسعه أن يتصدى لتلك الحالة الإنسانية بأن يضع في الاعتبار التوصيات التي عممها عليه من قبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وأخيراً، رحب العديد من أعضاء المجلس بشروع الفريق المنشأ للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في مباشرة مهامه في الأراضي السورية.

وفي ٢١ آب/أغسطس، أجرى مجلس الأمن مشاوراتٍ عقدها في أعقاب ورود مزاعم بأن أسلحة كيميائية استخدمت في اليوم ذاته في منطقة الغوطة بضواحي دمشق. وفي تلك الجلسة، أشار نائب الأمين العام إلى ورود تقارير بشأن تلك المزاعم وذكر أن الأمانة العامة لم تتمكن من تأكيد تلك المعلومات أو التحقق منها رغم أنه من المعروف أن اشتباكاتٍ عنيفة وقعت في المنطقة. وأضاف أن حكومة الجمهورية العربية السورية أنكرت هذه المزاعم، وأن الفريق الذي يرأسه السيد سيلستروم على اتصال بالسلطات السورية لمناقشة جميع المزاعم القائلة باستخدام الأسلحة الكيميائية، بما فيها تلك التي وردت ذلك اليوم. وأكد أيضاً التزام الأمين العام بتنفيذ الولاية القاضية بالتحقيق في أي مزاعم ينقلها إليه أي من الدول الأعضاء، وقال إن عدة حكومات طلبت بعد ظهر ذلك اليوم إجراء تحقيق عاجل في هذا الصدد. واختتم حديثه ملاحظاً أن موافقة حكومة الجمهورية العربية السورية وتعاون جميع الأطراف على أرض الواقع عاملان ضروريان للسماح بإجراء تحقيق في المزاعم

الأخيرة؛ وفي هذا السياق، ينبغي أن تُدعى جميع الأطراف إلى التقييد بوقف لإطلاق النار للسماح للفريق بالوصول إلى مقصده.

وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ القلق إزاء هذه المزاعم، وأكدوا مجدداً أن استخدام الأسلحة الكيميائية مُنافٍ لأحكام القانون الدولي، وقالوا إنه من الضروري استبيان ما حدث. وبناء على ذلك، أعرب الأعضاء عن تأييدهم للأمين العام في تصميمه على إجراء تحقيق وافيٍّ ومحايِد يتم على وجه السرعة. كما أعرب أعضاء المجلس عن خالص تعازيهم للضحايا وعن تعاطفهم مع أسرهم، وشددوا على الحاجة إلى توفير المساعدة العاجلة للسكان المتضررين. وطلب أعضاء المجلس إلى الرئيسة أن تنقل تلك الآراء إلى الصحافة باعتبارها مسائل حظيت بتأييد واسع النطاق خلال المشاورات.

وذكر عدة أعضاء أيضاً أن فريق المحققين العامل بالفعل في الأراضي السورية ينبغي أن يؤذن له بزيارة المواقع التي يُزعم أن الهجوم حدث فيها، وأن الأطراف كافة ينبغي أن تُدعى إلى تمكين الفريق من الوصول الكامل والأمن إلى مقصده دون أي عوائق.

أفغانستان

في ٥ آب/أغسطس، أصدر مجلس الأمن بيانا إلى الصحافة، أدان فيه بأشد العبارات الهجوم الانتحاري الذي وقع في ٣ آب/أغسطس بالقرب من القنصلية الهندية في جلال آباد وأسفر عن سقوط العديد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، معظمهم من الأطفال، وأدى أيضاً إلى مقتل أفراد من قوات الأمن الأفغانية. وأعرب أعضاء المجلس مجدداً عن انزعاجهم البالغ من المخاطر التي تشكلها حركة طالبان وتنظيم القاعدة والجماعات المسلحة غير المشروعة. وأدان أعضاء المجلس أعمال العنف المرتكبة ضد الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين، وأكدوا من جديد أنه ما من عمل إرهابي يمكن أن يثني الأفغان عن الإمساك بزمam المسار المفضي إلى إحلال السلام والديمقراطية والاستقرار في بلدهم، وهو مسار يحظى بتأييد شعب أفغانستان وحكومتها وبدعم المجتمع الدولي.

أوروبا

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

في ٢٩ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن اجتماعاً بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، شارك فيه بتقنية التداول عبر الفيديو الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة، فريد ظريف، الذي عرض آخر تقرير للأمين العام عن البعثة

(S/2013/444). وأدلى الممثل الخاص ببيان سلط فيه الضوء على النقاط الرئيسية الواردة في التقرير، ولا سيما التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين بلغراد وبريشينا في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ وفيما يتعلق بالتزام البلدين باحترام الجدول الزمني المتفق عليه، بصرف النظر عن بعض التعقد في العملية. وأضاف الممثل الخاص أن هذا التقدم يظل عنصرا حاسم الأهمية بالنسبة لبناء جسور الثقة بين الجانبين وتحقيق التطلعات الرئيسية التي يصبوا إليها وينشدها سكان كوسوفو والمنطقة بأسرها. ولكي تكتمل فعالية التعاون السياسي، لا بد له أن يكون مصحوبا بنشاط ميداني دؤوب يضطلع به على نحو متسق ومتواصل كل من الهيئات الدولية المكلفة بولايات والقادة المحليين. وأكد الممثل الخاص من جديد التزام البعثة بمواصلة تنفيذ ولايتها وتحسين التنسيق العملياتي مع شركائها الدوليين من أجل المساعدة في ضمان اتساق الأحداث على أرض الواقع مع تطورات العملية السياسية.

وأشار إلى الأعمال التحضيرية السابقة لإجراء الانتخابات المحلية في كوسوفو في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ولاحظ أن قصر المدة الزمنية المتاحة لتسجيل الكيانات السياسية استعدادا للانتخابات يشكل تحديا في هذا الصدد. ونوه أيضا بسرعة استجابة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمطلب تيسير الإدلاء بالأصوات لمن يحق لهم ذلك من الأشخاص المشردين داخليا. وأبرز أهمية المشاركة الكاملة من جانب النخبين، ولا سيما في البلديات الشمالية، ودعا الطرفين إلى البرهنة على الجدية والمرونة اللازمتين لمعالجة شواغل السكان المحليين على نحو فعال والتغلب على حالة البلبلة التي سادت الشمال. وأشار إلى الحالة السائدة في الشمال مرة أخرى في حديثه عن تنفيذ الاتفاق، فاعترف بالجهود المبذولة لبناء الثقة وذكر أن البعثة ستواصل تكييف أنشطتها الميدانية بما يوفر الدعم الفعال للعملية السياسية وما يتصل بها من أعمال على أرض الواقع من خلال تعزيز دورها في مجالي التيسير والوساطة واستمرار الاضطلاع بدور إدارة بعثة الأمم المتحدة في ميتروفيتشا.

وأشار الممثل الخاص إشارة خاصة إلى الحاجة إلى الكشف عما آل إليه مصير المفقودين منذ احتدام النزاع، إذ أن التقدم المحرز في الأشهر الأخيرة كان ضئيلا رغم تضافر جهود الرابطات الكوسوفية - الألبانية والرابطات الصربية لأقارب المفقودين. وأضاف أن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو على استعداد لإجراء تحقيقات جديدة، في حدود الولاية المنوطة بها والوسائل المتاحة لها، غير أن النجاح لن يحالفها في مهمتها هذه إلا إذا حصلت على مزيد من المعلومات من كل الجهات المعنية. وتحقيق قدر أكبر من النجاح في هذا الصدد يتطلب إرادة سياسية متجددة راغبة في تشجيع الإدلاء بمزيد من المعلومات وفي توفير تدابير كافية لحماية الشهود. ثم أشار الممثل الخاص إلى الخطوات الجاري اتخاذها لحماية المواقع الدينية والثقافية في كوسوفو وإلى زيارة مفوضة الأمم المتحدة

السامية لحقوق الإنسان، وهما عاملان أبرزتا المسائل التي أفضت إلى اعتماد توصيات لمعالجة ضعف التشريعات وتقوية سيادة القانون والتصدي بقدر أكبر من الصرامة للتعصب العرقي ولمروجي الخطاب الذي يحض على الكراهية.

وأدلى بيان أيضا وزير خارجية جمهورية صربيا، إيفان ماركيتش، والسيد أنور خوجة من كوسوفو. وقد أكد كلاهما التزامهما بالحوار السياسي الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وأعرب أعضاء المجلس عن ترحيبهم بالتقدم المحرز وعن دعمهم لعملية التفاوض الجارية. وعبر بعض الأعضاء عن قلقهم إزاء هشاشة الحالة الأمنية في جميع أنحاء كوسوفو. وكرر عدة أعضاء الإعراب عن تأييدهم للتحقيق في حالات الاتجار بالأعضاء البشرية في كوسوفو وفيما آل إليه مصير المفقودين. كما وجهوا الشكر إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لما تقوم به من عمل استنادا إلى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وطلبوا إلى البعثة أن تواصل أداء ولايتها وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

مسائل أخرى

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ٧ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن مشاورات تناولت التقرير الفصلي المعد عن أعمال اللجنة المنشأة وفقا للقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، بشأن التدابير المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وقامت رئيسة اللجنة، السفيرة سيلفي لوكاس، بعرض التقرير وأشارت إلى أن اللجنة عقدت مشاورات غير رسمية في ثلاث مناسبات (٣١ أيار/مايو، و ١ تموز/يوليه، و ٣١ تموز/يوليه) وستواصل عملها مستعينة بإجراء عدم الاعتراض.

وقالت رئيسة اللجنة إن مارتين أودن، منسق فريق الخبراء، عرض خلال المشاورات التي عُقدت في ٣١ أيار/مايو التقرير النهائي لعام ٢٠١٣ الذي صدر فيما بعد كوثيقة رسمية (S/2013/337). وذكر المنسق أن الفريق ركز جهوده على التحقيق في حالات عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن، وعلى توفير المساعدة للدول الأعضاء من أجل تنفيذ تلك القرارات. وأعرب عدة أعضاء في اللجنة آنذاك عن قلقهم إزاء ما تتبعه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أساليب محكمة للالتفاف على الجزاءات وإزاء استمرارها في تطوير برنامجها النووي وذاك المتصل بالقذائف التسيارية. وشدد بعض الأعضاء أيضا على أهمية نشر تقرير الفريق ليكون متاحا لعامة الناس، بينما أكد آخرون مجددا أن الفريق ينبغي أن يواصل أعماله في حدود ولايته وبارشاد من اللجنة.

وأشارت السفارة إلى أن اللجنة واصلت النظر في التقرير النهائي لفريق الخبراء أثناء المشاورات التي عقدها في ١ و ٣١ تموز/يوليه، وأجرت خلالها تحليلاً مفصلاً للتوصيات الواردة في التقرير. وأضافت أن اللجنة لا تزال تدرس تلك التوصيات، وستوجه اهتمامها في الأسابيع التالية إلى الخطوات التي يمكن اتخاذها لتنفيذ تلك التوصيات التي حظيت بتأييد واسع من جانب أعضاء اللجنة.

واستطردت قائلة إن اللجنة تلقت في ١٧ تموز/يوليه مذكرةً من البعثة الدائمة لبنا لدى الأمم المتحدة تفيد بأن السلطات البنمية قامت بتفتيش السفينة تشونغ تشون غانغ التي تحمل علم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأن السلطات تطلب المساعدة من اللجنة ومن فريق الخبراء. وكانت السفينة، وفقاً لما ذكرته السلطات البنمية، تنقل أصنافاً تَبَيَّن من تحليل أولي أنها قد تكون خاضعة للتدابير المفروضة بموجب القرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). وبناء على دعوة من حكومة بنما، زار فريق الخبراء ذلك البلد في الفترة من ١٣ إلى ١٥ آب/أغسطس للتحقيق في الحادث. وأجرت اللجنة تبادلًا للأراء بشأن هذه المسألة في أثناء المشاورات التي عقدها في ٣١ تموز/يوليه، وحصلت على معلومات عن الزيارة المذكورة وافاها بها منسق فريق الخبراء. وأثنى أعضاء اللجنة على بنما لمبادرتها إلى الإبلاغ عن الحادث على وجه السرعة ولتعاونها مع فريق الخبراء، ورحبوا بإعراب كوبا عن استعدادها للتعاون. وقال المنسق آنذاك إن الفريق سيقدم تقريراً أولياً عن النتائج التي توصل إليها بعد عودة أعضائه من بنما.

وأشارت السفارة إلى أن اللجنة، رغبة منها في تعزيز الشفافية مع سائر أعضاء الأمم المتحدة، عقدت جلسة إحاطة مفتوحة في ١٩ حزيران/يونيه تناولت فيها ما تقوم به من عمل، وسلطت الضوء على المساعدة التي يمكن أن تقدمها إلى الدول الأعضاء من أجل تنفيذ القرارات وتقديم التقارير الوطنية. وفي إطار متابعة القرارين ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣)، اعتمدت اللجنة موجزاً لأهم الأحكام في قرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل إعطاء الدول الأعضاء لمحة عامة عن التزاماتها.

وقد اعتمدت اللجنة أيضاً مذكرةً مساعدة على التنفيذ تتناول السلع الكمالية، وكانت بصدد تحديث المذكرة المساعدة المتعلقة بتقديم التقارير الوطنية. وأضافت السفارة أن اللجنة تنظر في مذكرة مساعدة على التنفيذ عن التصرف في السلع المصادرة، ومذكرة أخرى عن الأحكام الشاملة الواردة في الفقرة ٢٢ من القرار ٢٠٩٤ (٢٠١٣). وختاماً، ذكرت أن اللجنة تنظر في إمكانية اتخاذ إجراءات للمتابعة تشمل إعداد مذكرة مساعدة للتنفيذ، وذلك فيما يتعلق بتقرير فريق الخبراء المعد عن الصعوبات التي تواجهها بعض البعثات الدبلوماسية

في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأفادت أيضا بأن اللجنة، إذ ترغب في مساعدة الدول الأعضاء على تحديد الأفراد والكيانات الخاضعين لحظر السفر ولتجميد الأصول، تنظر في إمكانية أن تضيف إلى أسماء المدرجين في قائمة الجزاءات الصيغة المنطوقة باللغة الأصلية.

وذكرت أن اللجنة اعتمدت برنامج عملها للفترة الممتدة من ١ أيار/مايو ٢٠١٣ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وفي الختام، أشارت إلى انضمام نيل واتس (جنوب أفريقيا) إلى فريق الخبراء في ١٠ تموز/يوليه، وهو خبير في النقل البحري.

وعقب عرض التقرير، نوه العديد من أعضاء المجلس بالتقرير النهائي لفريق الخبراء معربين عن أملهم في أن تواصل اللجنة النظر فيه على نحو بناء بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات. وشجع أعضاء آخرون اللجنة على اتخاذ المزيد من الإجراءات، ومنها على وجه الخصوص اعتماد تدابير جديدة تتصل بالتوصيات التي قدمها فريق الخبراء في تقريره النهائي.

وفيما يتعلق بحادث السفينة تشونغ شون غانغ، أبرز أعضاء المجلس سرعة اتخاذ بنما الإجراءات اللازمة وفقا لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وسلط بعض الأعضاء الضوء أيضا على البيان الذي أدلت به السلطات الكورية بشأن استعدادها للتعاون مع المجلس واللجنة. وشدد البعض على أن اللجنة ينبغي أن تتخذ الإجراءات المناسبة ردا على أي انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأكد البعض من جديد أن التحقيق في حالات انتهاكات الجزاءات لا بد أن يقوم على أدلة سليمة.

وأكد أعضاء المجلس مرة أخرى التزامهم بالحوار لتسوية هذه المسألة، بما في ذلك من خلال المحادثات السداسية الأطراف، وشددوا على أهمية التفاف المجلس حول رأي واحد وامتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لالتزاماتها. وشدد بعض الأعضاء على أن الحوار ينبغي أن يكون جديا وذا مصداقية. وأشار البعض الآخر إلى أن الجزاءات ينبغي أن تكون متوافقة مع الهدف الأعم المتمثل في استئناف المفاوضات. وكرر عدة أعضاء تأكيد التزامهم القوي بالسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. ولاحظ بعض أعضاء المجلس نحو حدة التوتر، وأشاروا إلى أهمية إعادة افتتاح مجمع كايسونغ الصناعي.

كما أعاد بعض أعضاء المجلس بيان موقفهم ومفاده أن تنفيذ الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينبغي ألا يعرقل عمل البعثات الدبلوماسية في ذلك البلد. وإضافة إلى ذلك، أشار بعض الأعضاء إلى جلسة الإحاطة المفتوحة التي عقدتها اللجنة للدول الأعضاء في ١٩ حزيران/يونيه، وأعربوا عن تأييدهم لرئيسة اللجنة في عزمها على مواصلة عقد مثل هذه الإحاطات في المستقبل.

المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى المعقودة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

في ٦ آب/أغسطس، عُقدت مناقشة مفتوحة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. وتولت رئيسة الأرجنتين، كريستينا فرنانديز دي كيرشنر، رئاسة الجلسة.

وبموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، دعي للمشاركة في الجلسة ممثلو كل من: إثيوبيا، وأرمينيا، وإكوادور، وألمانيا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، والبرازيل، وبوتسوانا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وحزر سليمان، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، والسودان، وشيلي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وليتوانيا، وماليزيا، ومصر، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهابتي، والهند، وهندوراس، واليابان.

وفي إطار المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، دُعي للمشاركة في الجلسة أيضا المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، ونائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

واستمع الحاضرون إلى إحاطات قدمها كل من: وزير خارجية جمهورية كوبا، برونو رودريغيز باريا، بصفته الرئيس المؤقت لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والممثل الدائم لإثيوبيا، تكيديا أليموه، الذي تكلم بالنيابة عن رئيس الاتحاد الأفريقي؛ ووزيرة خارجية بيرو، إدا ريفاس فرانسيني، التي تكلمت باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية؛ والمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية، أحمد فتح الله. وكانت هذه أول جلسة يستمع فيها مجلس الأمن إلى إحاطة من جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

وقبل إعطاء الكلمة للأمين العام، أشارت رئيسة الأرجنتين إلى أن آخر مناسبة عقد فيها مجلس الأمن مناقشة واسعة النطاق بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تعود إلى شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إبان رئاسة الصين للمجلس، وأضافت أن تلك المناقشة تمخضت عن اعتماد بيان رئاسي (S/PRST/2010/1) شدد فيه المجلس على أهمية إقامة الشراكات الفعالة مركزا في الوقت ذاته على أن المجلس هو المسؤول الأول عن صون السلام والأمن الدوليين.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه فيما بين أعضاء المجلس، أشارت الرئيسة إلى أن الأعضاء متفقون على البيان الرئاسي الذي سيصدر بوصفه الوثيقة S/PRST/2013/12.

وأشار الأمين العام ومقدمو الإحاطات الأربعة إلى الفصل الثامن من الميثاق بما له من أهمية وفعالية ووجاهة مستمرة، وسلطوا الضوء في الوقت نفسه على تحديات كثيرا ما تواجه التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وأبدوا تعليقاتهم عن تجارب إقليمية متنوعة.

وبعد انتهاء العروض الاستهلالية، شدد أعضاء المجلس أيضا على أهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين في طائفة واسعة من المجالات وتبسيط الضوء على التكامل بين الأدوار التي تقوم بها المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن وفي تبيان خصائص التعاون في كل منطقة من المناطق والتحديات العديدة التي تعوقه.

وأكد عدة أعضاء أهمية الاجتماع الاستشاري الذي يُعقد سنويا بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، مشيرين إلى أن العلاقة مع الاتحاد الأفريقي أثمرت عن خبرات مثيرة للاهتمام يمكن الاسترشاد بها في تجارب إقليمية أخرى. ونوه عدة أعضاء بأهمية مواصلة النظر في مسألة عدم توافر التمويل والموارد اللازمة لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، بينما اعتبر آخرون أن من المهم تجنب الإفراط في تنظيم تلك العلاقات التي ينبغي أن تركز على الإجراءات العملية.

ورأى بعض الأعضاء أن الأدوار التي تضطلع بها المنظمات ينبغي أن تستند إلى مزاياها النسبية، وأن المنظمات من جميع المستويات ينبغي أن تستفيد من أفضل الممارسات.

ورحب بعض الأعضاء بتأكيد المجلس في بيانه الرئاسي (S/PRST/2013/12) أن إنهاء الإفلات من العقاب عنصر أساسي فيما تبذله المجتمعات المارة بحالات النزاع أو بمراحل ما بعد النزاع من جهود لتجاوز مظالم الماضي وأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ينبغي لها أن تساهم في إرساء المساءلة.

وأعرب أعضاء عديدون عن ارتياحهم لتبسيط البيان الرئاسي الضوء على مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب، ونوهوا في هذا الصدد بالأهمية التاريخية للمحكمة الجنائية الدولية ولتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون وكذا الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في هذه المجالات.

وشدد بعض الأعضاء على أن المجلس شجع في بيانه الرئاسي على توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشأن المسائل المواضيعية، وأقرّوا بأن المنظمات الإقليمية لها دور حاسم في التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما رحبوا بتكرار المجلس في بيانه الرئاسي النداء الذي وجهه إلى المنظمات الإقليمية في بيانه السابق الصادر في ١٧ حزيران/يونيه بشأن الأطفال والتراعات المسلحة (S/PRST/2013/8)، داعياً إيّاها إلى تعميم مسألة حماية الأطفال في سياساتها وبرامجها وأنشطة التخطيط التي تقوم بها وإلى ندب أخصائيين في مجال حماية الطفل في بعثاتها الميدانية.

وقد شارك في المناقشة ١٣ وزيرا للخارجية. وإضافة إلى إيفاد بعض أعضاء المجلس ممثلين لهم على المستوى الوزاري (أذربيجان وغواتيمالا والمغرب)، أدلى ببيان وزراء خارجية إكوادور وأوروغواي والبرازيل ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو وشيلي وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكوبا وكولومبيا وهايتي. وكانت دولٌ كثيرة أخرى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة في هذا الاجتماع.

المناقشة المفتوحة بشأن حماية المدنيين في التراعات المسلحة

في ١٩ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن حماية المدنيين في التراعات المسلحة. وكانت الرئاسة قد أعدت مذكرة مفاهيمية بشأن هذا الموضوع (S/2013/447). وترأست المناقشة السفيرة سوزانا رويز سيروتي، المستشارة القانونية لوزارة الخارجية وشؤون العبادة في الأرجنتين.

واستمع الحاضرون إلى إحاطات قدمها كل من بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، ونافانيثيم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وفاليري آيموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية، وفيليب سبويري، المدير المعني بالقانون والتعاون الدوليين بلجنة الصليب الأحمر الدولية.

وبمناسبة حلول الذكرى السنوية العاشرة للهجوم الذي شُن على فندق القناة في بغداد، أشاد الأمين العام بتفاني العاملين في المجال الإنساني. وأشار إلى أن شن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني يشكل انتهاكا للقانون الدولي وجريمة من جرائم الحرب. وأعرب عن قلقه إزاء استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الأثر الواسع النطاق في المناطق الآهلة بالسكان. وأشار أيضا إلى الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي.

وأعربت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن ترحيبها بتزايد استعانة المنظمة بلجان تحقيق دولية للتحقيق في الانتهاكات التي تقع في سياقات النزاع. وذكرت المفوضة السامية أن إيصال المساعدات الإنسانية وكفالة المسألة عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التزامان مستقران من التزامات القانون الدولي. وينبغي أن تبذل الدول الأعضاء والأمم المتحدة جهوداً متضافرة لضمان أن تشمل حماية المدنيين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والاحترام الكامل لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي للاجئين، باعتبارهما عنصريين يكمل أحدهما الآخر ويؤازره. وأشارت إلى الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان وقطاع غزة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفيما يتعلق بالدور الذي يضطلع به مجلس الأمن، ذكرت وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية أن المجلس اتخذ خطوات هامة لتنفيذ التزاماته حيال حماية المدنيين منذ تبيان الأمين العام هذه التحديات للمرة الأولى في عام ٢٠٠٩. فعمليات حفظ السلام أصبحت تُكلف بولايات أكثر اتساقاً والحالات أصبحت تحال إلى المحكمة الجنائية الدولية. وحثت وكيلة الأمين العام مجلس الأمن على أن يستخدم كل الأدوات المتاحة له استخداماً أكثر اتساقاً لتحسين حماية المدنيين. وسلطت الضوء على الحاجة إلى النظر في تدابير ترمي إلى منع وتخفيف الآثار الناجمة على الصعید الإنساني عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وهي الأسلحة التي تتسم بطبيعتها بالعشوائية من حيث نطاق الانفجار وانتشار الشظايا، وأبرزت ضرورة تعزيز حماية المدنيين من آثارها. وشددت على أهمية تقصي الحقائق والمسألة، وعلى ضرورة تيسير المرور الفوري والحر لجميع اللوازم الطبية. وأشارت على وجه الخصوص إلى الجمهورية العربية السورية والسودان.

وقال المدير المعني بالقانون والتعاون الدوليين بلجنة الصليب الأحمر الدولية إن الواقع في الميدان ما زال يعكس نقصاً حاداً في الحماية، مع شيوع حالات لا سبيل إلى توصيفها بأقل من أنها كارثية. وأضاف أن التحدي الأشد حرجاً يتمثل في ضرورة تحسين احترام الدول والجماعات المسلحة غير التابعة للدول لأحكام القانون الإنساني الدولي، بما يشمل تعزيز المسألة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي. وأعرب عن انزعاجه إزاء الهجمات التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني، ولا سيما العاملون في مجال الرعاية الصحية. وشدد على ضرورة أن تصدق الدول على معاهدة تجارة الأسلحة التي أبرمت في الآونة الأخيرة.

وإضافة إلى أعضاء المجلس، شاركت ٣٧ دولة عضوا ومراقباً واحد في المناقشة المفتوحة. واجتمعت الدول الأعضاء في المجلس وغير الأعضاء فيه على تكرار الإعراب عن قلقها إزاء تشكيل المدنيين الغالبية العظمى من ضحايا النزاع المسلح. وشددت على ضرورة تحسين الامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي لللاجئين. وأكدت وفود عديدة أن حماية المدنيين مسؤولية تقع على عاتق الدول بالدرجة الأولى، وحثت الأطراف في النزاعات المسلحة على التقييد بتلك المعايير بالكامل. وأبرزت وفود كثيرة فداحة العواقب التي يتحملها السكان المحرومون من المساعدة الإنسانية، فأكدت أن لا مناص من تيسير وصولهم إلى هذه المساعدة دون عوائق. وجرى أيضاً التشديد على وجوب احترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الإنسانية الأساسية. وأشار إلى أن أعضاء المجلس سعوا إلى مكافحة إفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان من العقوبة، وأبرزت وفود عدة الدور الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب وفي ردع الانتهاكات. ولاحظ العديد من الوفود أن معاهدة تجارة الأسلحة التي اعتمدت في الآونة الأخيرة تعد إسهاماً مفيداً في مجال حماية المدنيين. ونوه جميع المشاركين بالاحتفال في ١٩ آب/أغسطس باليوم العالمي للعمل الإنساني.

حفل التأبين السنوي المعقود في ذكرى وفاة موظفي الأمم المتحدة الذين لقوا مصرعهم في التفجير الذي وقع في بغداد في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ وموظفي الأمم المتحدة الذين جادوا بأرواحهم أثناء أداء الواجب في الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣

عُقد يوم الاثنين ١٩ آب/أغسطس، في قاعة مجلس الوصاية، حفل التأبين السنوي المقام في ذكرى وفاة موظفي الأمم المتحدة الذين لقوا مصرعهم في التفجير الذي وقع في بغداد في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ وموظفي الأمم المتحدة الذين جادوا بأرواحهم أثناء أداء الواجب في الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣، واحتُفي خصوصاً بذكرى من سقطوا قتلى أو جرحى في تفجير فندق القناة في بغداد عام ٢٠٠٣ الذي أسفر عن مقتل ٢٢ شخصاً وإصابة ١٠٠ شخص بجراح. ودُعيت الرئيسة إلى المشاركة في الاحتفال والإدلاء بملاحظات.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507) (الجلسة النهائية)

في ٢٩ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة بشأن تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507) (الجلسة النهائية). ودُعيت الدول غير الأعضاء في المجلس إلى

المشاركة في الجلسة بصفة مراقب. وقد شارك في الجلسة بناء على هذه الدعوة ما إجماليه ٦٩ دولة من غير أعضاء المجلس. وكان الهدف من عقد هذه الجلسة تبادل الآراء بشأن ما قدمه المجلس في شهر آب/أغسطس من إسهام في الوفاء بالمسؤولية الموكلة إليه بحفظ السلام والأمن الدوليين، وإجراء تقييم لفعالية المجلس، واستخلاص الدروس المستفادة والاستنتاجات من الأنشطة المنفذة طوال الشهر، ومناقشة كيفية تحسين النهج الذي يتبعه المجلس للنظر في بنود جدول أعماله في المستقبل.
